

أثر أمن اللبس في منع الظواهر الصوتية والصرفية أو الخروج عن القياس فيها

م. د. جواد كاظم عبد

المديرية العامة لتربية المثنى

The effect of safety from confusion in preventing
phonological and morphological phenomena or deviating
from analogy in them

Lecturer Dr. Jwad Kadhum Abid

General Directorate of Education Al-Muthanna

الملخص

عمدت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر أمن اللبس في منع تحقق الظواهر الصوتية والصرفية التي تهباً فيها المناخ الصوتي المناسب لتحقيقها، وكذلك الكشف عن الظواهر التي خرجت عن القياس في العربية منعاً للبس، وقد سلك الباحث في دراسته المنهج الوصفي متكناً على ما حفلت به المدونة النحوية العربية من آراء تنم عن عبقرية علمائنا الأعلام في الإشارة إلى أثر أمن اللبس، وهم يؤصلون القواعد الصوتية والصرفية التي زخرت بها مؤلفاتهم؛ ولم يغفل الباحث آراء المحدثين إزاء ما امتنع أو خرج عن القياس من الظواهر الصرفية والصوتية على حد سواء؛ فكان المبحث الأول للظواهر الصوتية والصرفية الممتنعة الوقوع خشية اللبس، والمبحث الثاني للظواهر الصوتية والصرفية التي خالفت القواعد التي وضعها المتقدمون خشية اللبس بناء معين أو معنى آخر لم يقصده المتكلم.

الكلمات المفتاحية: (أمن اللبس، الظواهر الصوتية، الظواهر الصرفية)

Abstract:

This study intended to reveal the effect of safety from confusion in preventing the verification of the morphological and phonological phenomena in which the appropriate ground is prepared for realization. It also detects the phenomena that have deviated from analogy in Arabic to prevent confusion. In his study, the researcher followed the descriptive approach, relying on the opinions in the Arabic grammatical records that reflect the genius of our well-known scholars in referring to the effect of the safety of confusion. In these opinions they had founded the morphological and phonological rules which their works were full of. The researcher also did not neglect the opinions of modern scholars concerning the morphological and the phonological phenomena that don't exist or that deviate from analogy. The first chapter is about the morphological and phonological phenomena which don't exist in fear of confusion. The second chapter is about the morphological and phonological phenomena which violate the rules set out by the antecedents for fear of confusion with a certain form or another meaning that the speaker did not intend.

Keywords: safety from confusion, phonological phenomena, morphological phenomena



المقدمة:

التمهيد:

اللبس في اللغة والإصلاح:
ورد مصطلح (اللبس) في المعاجم اللغوية دالاً على ما يؤدي إلى الاشتباه، يقول ابن منظور (ت ٧١١ هـ): "يقال: لبست الأمر على القوم ألبسه لبساً إذا شَبَّهته عليهم، وجعلته مشكلاً"^(١)، وكذلك ما ذكره الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ) بقوله: "ولبس عليه الأمر يلبسه: خلطه، وألبسه: غطاه، وأمر ملبس، وملتبس: مشتبهُ"^(٢).

وأما في الاصطلاح فيراد به احتمال اللفظ أو العبارة لأكثر من معنى من دون أن تكون هنالك غلبة لمعنى على آخر^(٣).

ومن المسلم به أن المتكلم في أية لغة يعتمد إلى أن يكون كلامه واضحاً بعيداً عن الغموض والتعمية؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب^(٤).

ومن هنا نظرت لغتنا الخالدة إلى أمن اللبس بكونه غاية ليس لأحد أن يفرط فيها؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، والإبانة، وقد خلقت اللغات أساساً لكل ذلك، وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية^(٥).

ولما كانت الغاية المرجوة من اللغة هي التعبير عن أغراض المتكلمين منعت اللبس، ووضعت له ما يزيله إذا خيف منه واستُغْنِيَ عن لحق نحوه إذا أُمن^(٦)؛ لأنه آفة من آفات اللغة^(٧).

المبحث الأول:

الظواهر الصوتية والصرفية الممتنعة خوفاً من اللبس
أ- الإدغام:

هنالك بعض المواضع اشتملت على الشروط المناسبة لتتحقق ظاهرة الإدغام، غير أنها امتنعت، وبقيت الكلمة على حالها لأمن اللبس، ويشمل ذلك نوعي الإدغام، وفيما يأتي بيان ذلك:

١- إدغام المثلين:

يراد بإدغام المثلين اتفاق الصوتين مخرجاً وصفة^(٨)، وهو على نوعين، أحدهما: إدغام صغير،

حفلت اللغة العربية ببعض الظواهر الصرفية والصوتية سواء أكانت على مستوى الأصوات الصامتة أم على مستوى الأصوات الصائتة، ولم تتحقق هذه الظواهر اعتباطاً؛ إذ إن هنالك قوانين صوتية تترتب على تحققها، من ذلك عمل اللسان من وجه واحد، والاقتصاد في الجهد العضلي، أو التخلص من السياقات الصوتية الثقيلة التي يفرُّ منها الناطق العربي؛ فيعمد إلى تحقيق ظاهرة ما؛ فيتخلص بذلك مما يؤدي إلى الجهد العضلي الزائد في أثناء نطق الأصوات.

غير أن بعضاً من هذه الظواهر يصعب تحقيقه إذا اصطدم بأمن اللبس؛ فبعض هذه الظواهر يتهدأ فيها المناخ الصوتي المناسب والشروط المناسبة إلا أن تحقيقها يجعل الكلام ملبساً، وغامضاً، ومحملاً لأوجه عدة، وهذا لا يتسابق وغاية اللغة في الفهم والإفهام، والبيان، والإفصاح.

ومن هنا عمد الباحث في هذه الدراسة إلى الكشف عن الظواهر الصرفية والصوتية الممتنعة الوقوع في العربية، فضلاً عن الظواهر التي خرج فيها المتقدمون عن القياس على الرغم من اجتماع شرائطها، وبيان السبب في هذا الخروج، وما دعاهم إلى وصفها بالشذوذ أو الخروج عن القياس فيها، والوقوف على آراء المحدثين إن كان لهم رأي في ذلك.

وقد اشتملت الدراسة على تمهيد، ومبحثين، الأول منهما لبيان الظواهر الصرفية والصوتية الممتنعة لأمن اللبس، وقد ضمَّ هذا المبحث ظاهرتي الإدغام، والإعلال، والثاني منهما لبيان الظواهر التي خرجت عن القياس لأمن اللبس، وقد ضمَّ هذا المبحث ظاهرة الإدغام، وظاهرة الإعلال، وظاهرة النسب، وظاهرة التصغير، وقد اتكأ الباحث كثيراً على مقولات المتقدمين في كلا المبحثين، وعرض الآراء على الدرس اللساني الحديث، وحثمت الدراسة بالنتائج التي توصل إليها الباحث.



وسُرُر ما تقطعه القابلة في سرّة الصبي، وطلّل وهو ما بقي عن آثار الديار، وطلّ وهو مطر ضعيف القطرة، ومَدَد بمعنى الزيادة، ومَدَّ من مدّ الثوب^(١٤).

ويزعم ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) أن (فُعَل، وفُعَل) وأمثلهما (سُرُر، ودُرُر) امتنع فيهما الإدغام؛ لأن الأسماء بابها أن لا تعتلّ؛ لخفتها بكثرة استعمالها في الكلام، فما كان على ثلاثة أحرف فهو أخفّ من غيره، وأمّا (فَعَل) ومثالها (طلّل)؛ فالإدغام فيه ممتنع لخفة هذا البناء قياساً بغيره^(١٥).

ويضيف الأشموني (ت ٩٠٠ هـ) سبباً آخر في منع الإدغام في الأوزان الأربعة السابقة بقوله: "وعلة امتناع الإدغام في هذه الأربعة، أن الثلاثة الأولى منها [أي: فُعَل، وفُعَل، وفِعَل] مخالفة للأفعال في الوزن والإدغام فرع عن الإظهار، فخصّ الفعل لفرعيته، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه، وأمّا الرابع [أي: فَعَل] فإنه وإن كان موازناً للفعل إلا أنه لم يدغم لخفته، وليكون منبهاً على فرعيه الإدغام في الأسماء"^(١٦).

وينفرد أبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) برأي مفاده أن ما كان على زنة (فَعَل، وفُعَل) لا يدغم منعاً للبس؛ لأن هذا الإدغام لو تحقّق سيؤول إلى اللبس، فلا يُعلم الأصل في متحرك العين وساكنه، وقد اعترض عليه ابن عصفور بقوله: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد... ولم يلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى، ألا ترى أن العرب قد قالت: (مختار) في اسم الفاعل واسم المفعول، ولم يلتفت إلى اللبس"^(١٧).

أمّا المحذون؛ فقد منعوا هذا الإدغام، ووقفوا منه على موقفين:

الأول: منهم من اعتمد على ما ذكره المتقدمون اعتماداً كاملاً، ولم يزد عليه شيئاً، ومنهم الشيخ أحمد الحملاوي^(١٨)، وفيصل عبد الخالق^(١٩)، وعبدہ الراجحي^(٢٠)، ومحمد خير الحلواني^(٢١).

الثاني: منهم من لم يسلم بتعليق القدماء لهذا المنع، ومنهم الدكتور عبد الفتاح الحموز؛ إذ لم يرتض وصف هذا الامتناع فيما كان جمعاً على زنة (فُعَل، وفِعَل)،

يلتقي فيه صوتان اتحداً اسماً، ورسمياً، واتفقا مخرجاً وصفةً، أولهما ساكن وثانيهما متحرك^(٢٢)، والآخر: إدغام كبير، يلتقي فيه صوتان متماثلان متحركان في كلمة واحدة أو كلمتين، فيسكن الصوت الأول، ويدغم في الثاني^(٢٣).

غير أن إدغام المثلين سواء أكان صغيراً أم كبيراً يمتنع تحقّقه خوفاً من اللبس في الحالات الآتية:

١- إذا كانت الكلمة التي حصل فيها الإدغام توازن الفعل بجملته، أو بصدرة لا بجملته:

قد يؤدي إدغام المثلين إلى التباس بناء ببناء فعل بهيأته المتكاملة، أي: بجملته، أو التباس بناء ببناء فعل بصدرة لا بجملته، وينطبق الأول على أربعة أوزان (فُعَل، وفِعَل، وفُعَل، وفِعَل)، إذ يمتنع الإدغام فيها، ويجب الفكّ خشية اللبس، واشتبهاء بناء ببناء، يقول المبرد (٢٨٥ هـ) في الأوزان الثلاثة الأولى: "فإن لم يكن شيء من هذا على مثال الفِعَل من الثلاثة؛ للإظهار ليس غير، وذلك قولك فيما كان على مثال فُعَل: سُور، ودُرُر، وفُدُد، كما قلت في الواو: سُور، وما كان منه على فِعَل؛ فكذلك تقول: قَدَد، وشَدَد، وسِرَر، كما كنت تقول في الناء والواو: ثُورَة، وبيح، وقيم، وعودَة، وكذلك فُعَل فيه حضض وسرر"^(٢٤)، وفي الوزن الأخير يقول: "فأمّا الذي استثنيته [أي من تحقّق الإدغام] فإنه ما كان من هذا على فَعَل فإنه صحيح؛ وذلك نحو ذلك: جَلَل، وسِرَر، وصِرَر، وكل ما كان مثله"^(٢٥)، فلو أن هذه الكلمات وقع فيها الإدغام لحدث اللبس، إذ "لم يُعلم أن (طللاً) فعل، وقد أدغم لأن في الأسماء ما هو على زنة (فُعَل) ساكن العين، نحو: صُدَّ، وجُدَّ، ولو أدغم نحو: سِرَر، ففعل: سرر، لم يعلم هل هو (فَعَل) مثل (طَنَب)، وقد أدغم، أو هو على (فُعَل) أصلاً نحو: حَبَّ، دَرَّ، وكذلك (جَدَد) ولم يكن مثل هذا اللبس في نحو: شَدَّ، ومَدَّ؛ لأنه ليس في زنة الأفعال الثلاثية ما هو على زنة (فَعَل) ساكن العين فيلبس به"^(٢٦)، أي: أن امتناع الإدغام يعود إلى مخالفة الأفعال في الوزن، والأمثلة على ذلك كثيرة فيما كان بالإدغام وعدمه، منها صكك، وهو عيب في رجل الفرس، وصكّ وهو كتاب القاضي،



الذي صيغت لأجله.

٣- فَعَلَّ التي للإلحاق:

يُمْتَنَعُ وقوع الإدغام أيضاً إذا كان المثلان في وزن إلحاقى مقصود؛ لأن الإدغام سيؤدي إلى نقض غرض الإلحاق، ومخالفة الوزن، فضلاً عن اللبس بين بناء وبناء، يقول المبرد: "فَعَلَّ لم يجز فيه الإدغام؛ لأنه ملحق بجعفر وما أشبهه، ولذلك لم يُدغم قَرَدَدَ، وَمَهْدَدَ، ونحوهما"^(٢٩).

ويعلل ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) هذا الأمر بقوله: "فمن ذلك امتناعهم من إدغام الملحق، نحو: جلب، وشمل، وشرب، ورمد، ومهدد، وذلك أنك إنما أردت بالزيادة والتكثير البلوغ إلى مثال معلوم، فلو أدغمت في نحو: (شرب)، فقلت: شَرَبٌ لانتقض غرضك الذي اعتزمته من مقابلة الساكن بالساكن والمتحرك بالمتحرك، فأدى ذلك إلى حذف ما اعتزمته ونقض ما رمته"^(٣٠)، أي: أن الإدغام سيغير الصيغة، ومن ثم يؤدي إلى تغيير بناء الملحق عمّا ألحق به، ف (قردد) مثلاً لو حصل فيها الإدغام بعد نقل حركة الدال الأولى لقييل فيها: (قردد) فينتفي غرض الإلحاق وتلتبس الأبنية"^(٣١).

٤- الفعل المبني للمفعول:

إذا أريد بناء الفعل للمفعول، وكان على صيغة (فاعل)؛ فيقال فيه: (فُعِلَ)، فإن كانت عينه واوًا، فإن الإدغام يلبسه بـ (فُعِلَ)، من ذلك: (قاول) يُقال فيه: (قَوُولٌ) بالفك، ولا يقال فيه: (قَوُولٌ) بالإدغام، يقول الرضي (ت ٦٨٨ هـ): "فإن كانت الكلمة التي فيها المثلان وزناً قياسياً يلبس بسبب الإدغام بوزن آخر قياسي لم يدغم نحو: (قَوُولٌ)، فإنه فِعْلٌ ما لم يسمَّ فاعلة قياساً لـ (فَعَلَّ)"^(٣٢).

٢- إدغام المتقاربين:

يُراد بإدغام المتقاربين أن يتقارب الصوتان مخرجاً أو صفة، أو مخرجاً وصفة"^(٣٣)، وله ثلاث صور^(٣٤):

— أن يتقارب الصوتان في المخرج دون الصفة كتقارب الدال والسين، ومنه قوله تعالى: ((قال كم لبثتم في

وَفَعَلَ) لمخالفته للأفعال في الوزن، وأن الإدغام ممتنع في (فَعَلَ) لخفته، وأرجع سبب ذلك إلى تحقيق أمن اللبس بالمفرد؛ فإدغام ما كان جمعاً من باب (فَعَلَ) يلبسه بالمفرد الذي من باب (فَعَلَ) نحو: (الخَطَطُ)، والخَطُّ (الطريق المستطيل)، والجَبُّ (جمع جُبَّة)، و(الجُبُّ) البئر الواسعة، وكذلك (فَعَلَ) جمعاً نحو: (الحَقُّ) جمع حُقَّة، وهي النصيب، والحَقُّ ما دخل في السنة الرابعة من الإبل، وأمكن ركوبه، والعِدَد جمع عِدَّة، والعِدُّ الماء الجاري، وكذلك (فَعَلَ) نحو: (ذُلُّ) جمع ذلول، وهو السهل، وذُلٌّ، وغير ذلك"^(٣٥)، كما أن الدكتور الحموز ذكر أن (فَعَلَ) اسماً ورد بفك الإدغام منعاً للبس بالمصدر، من ذلك (الخَلَل) منفرد ما بين شيئين، فلو أدغم لالتبس بالخَلُّ المعروف، أي بناء الاسم ببناء المصدر، أو التباس بناء (فَعَلَ) بـ (فَعَلَ)"^(٣٦).

وينطبق الثاني (ما وازن الفعل بصدده لا بجملته) على ثلاثة أوزان، هي: (فَعَلَّة، فَعَلَان، فُعَلَاء)، ومن أمثلة ذلك: "حُشْشَاء لعظم خلف الأذن؛ فإنه موازن بصدده لفعل نحو: صُفِّف، ونحو: رُدَدَان، وهو مثال سلطان من الرد، فإنه موازن بصدده الفعل نحو ذلك، ونحو حبية، جمع حب، فإنه موازن بصدده لفعل نحو: كَلَل، ونحو: الدَّجَّان مصدر دَجَّ، بمعنى دبَّ، فإنه موازن لفعل نحو: لَبَّ، ولو بنيت من الرد من غطفان قلت: رددان بالفك"^(٣٧).

٢- صيغة (أفَعَلَ) التي للتعجب:

يُمْتَنَعُ الإدغام في صيغة (أفَعَلَ) التي للتعجب؛ فيجب فك المثلين ويمتنع إدغامهما، يقول أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ): "وإذا سكن ثاني المدغمين في (أفَعَلَ) للتعجب فالفك أحب بزيد"^(٣٨)، وعلى هذا الرأي ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، ولم يجز الإدغام في هذا الموضوع إلا الكسائي (١٨٩ هـ)^(٣٩)، وهو أمر غريب لأمرين، أحدهما: أن ثاني المثلين لا يكون إلا ساكناً، فلو سكن الأول لإدغامه بالثاني لاجتمع ساكنان في غير محله، ولو حذف أحدهما لاختلَّت بنية التعجب"^(٤٠)، والآخر: أنه قد يؤدي إلى اللبس بين (أفَعَلَ) بـ (أفَعَلَ)؛ فتخرج اللفظة عن معنى التعجب



حروف الفم؛ لأن الإدغام يقربها من الإدغام...^(٣٧)، ومن ذلك أيضاً (قنوان، وصنوان)، إذ لم تدغم النون في الواو مخافة اللبس، فلو حصل هذا الإدغام لصارتا: (قَوَان، وِصَوَان)، وهذا يؤدي إلى اللبس بين صيغتي (فَعَال، وِفْعَال)، ومن هنا لم يحصل الإدغام^(٣٨).

وقد وردت اللفظتان في كتاب الله العزيز بالإظهار، من ذلك قوله تعالى: ((وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يُسقى بماء واحد)) (الرعد / ٤)، وقوله تعالى: ((ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب والزيتون والرمان مشتبهاً وغير متشابهه)) (الأنعام / ٩٩).

وقد ذكر ابن جني أن اللفظتين وردتا بلفظ واحد تشنية وجمعاً، إذ يقال: (صنو — صنوان، وقنو — قنوان) في التشنية والجمع ولا اختلاف بينهما، ويعود السبب في منع الإدغام إلى أن السكون عارض، فهو سكون الجمع وليس سكوناً أصلياً، ولم يشفع له وجوده في صيغة الإفراد، فلما لم يكن سكون النون أصلياً لم يجز قلبها واواً وإدغامها في الواو التي وقعت بعدها^(٣٩).

ويضاف إلى ذلك أن الإدغام يؤدي إلى اللبس بين هذه الأبنية، أي: بين ما كان مضعفاً وما لم يكن كذلك، وهذا يصطدم وما تسعى إليه العربية من بيان وإفصاح وإيضاح.

ج - النون واللام، والنون والراء:

ذكر ابن عصفور أنه لم يرد في كلام العرب أن وقعت نون ساكنة قبل لام أو راء، من ذلك: (عَنْل، وقَنْر) في كلمة واحدة؛ ذلك أن البيان ثقيل لقرب النون منهما، والإدغام يؤدي إلى اللبس بإدغام المثليين^(٤٠)، أي أن ثقلاً يحصل في نطق النون مع اللام أو الراء عند اجتماعهما في كلمة واحدة، وهذا ما أذهب مثل هذه الكلمات عن العربية، فضلاً عن أن الإظهار غير ممكن في هذا الموضع^(٤١)؛ فمخرج النون من طرف اللسان مع انطباق اللسان بالحنك الأعلى تماماً، ويرافق ذلك كله صوت غنة خارج من الخياشيم، وجريان النفس

(الأرض عدد سنين)) [المؤمنون / ١١٢].

— أن يتقارب الصوتان في الصفة دون المخرج كتقارب السين مع الشين في قوله تعالى: ((واشعل الرأس شيباً)) [مريم / ٤].

— أن يتقارب الصوتان مخرجاً وصفة كتقارب النون واللام في قوله تعالى: ((من لدنه)) [الكهف / ٢٠].

غير أن هذا الإدغام يمتنع في الحالات الآتية:

أ- النون والميم:

قد تجتمع النون الساكنة مع الميم في كلمة واحدة، فيجب الإدغام أحياناً إن أمن اللبس وإلا فلا؛ ففي (امحى) أدغمت النون في الميم، إذ أمن اللبس، فيقال: (امحى)، غير أن هذا الإدغام ممتنع في كلمات أخرى، منها: (زَمَاء، وزنم، وأَمَار، وأَمَلَة)، وغير ذلك، يقول سيبويه: "وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس فيصير كأنه من المضاعف، لأن هذا المثل قد يكون في كلامهم مضاعفاً، ألا تراهم قالوا: امحى، حيث لم يخافوا التباساً؛ لأن هذا المثل لا تضاعف فيه الميم"^(٣٥).

وقد أشار ابن جني إلى هذا الأمر بقوله: "فإن قال قائل: ولمَ جاز الإدغام في امحى الكتاب؟ وهلا بينت النون فقيل: امحى، كما قالوا: شاة زَمَاء وزُنْم، وكما قالوا: أملة وأَمَار، ونحو ذلك؟ قيل: قد كان القياس في زَمَاء وزنم وأملة وأَمَار ونحوها أن تدغم النون في الميم؛ لأنها ساكنة قبل الميم ولكن لم يجز ذلك لئلا تلتبس الأصول بعضها ببعض، فلو قالوا: زَمَاء وزُنْم لالتبس بباب زممت الناقة، ولو قالوا: أُمَلَة لالتبس بباب أملت ولو قالوا: أَمَار لالتبس بباب أمرت"^(٣٦)، أي: أنه لم يبق ما يُستدل به على أصلة الكلمة.

ب- النون والواو، والنون والياء:

يتمتع إدغام النون في الواو، والنون في الياء إذا أدى ذلك إلى اللبس، من ذلك (قنواء، وكنية)، يقول ابن عصفور: "ولأجل اللبس في إدغام المتقاربين من كلمة واحدة بينت العرب النون الساكنة إذا وقعت قبل الميم أو الواو أو الياء في كلمة، نحو: زَم، وأملة، وقنواء، وكنية، ولم تخفها كما تفعل بها مع سائر



العدد" (٤٦).

ب- الإعلال:

هنالك بعض المواضع التي تتحقق فيها الشروط المناسبة لظاهرة الإعلال، غير أنها امتنعت خوفاً من اللبس، ويشمل ذلك أنواع الإعلال الثلاثة، وفيما يأتي بيان ذلك:

١- الإعلال بالقلب:

أ- منع قلب الواو ياءً:

تقلب الواو ياء في بعض المواضع التي حفلت بها الكتب الصرفية والصوتية، غير أن الواو يمتنع قلبها ياءً فيما يأتي:

— لا تقلب الواو ياءً خشية اللبس بين فعْلُوْ، وفعليّة؛ فعلى الرغم من توافر المناخ الصوتي المناسب لقلب الواو ياءً، إذ وقعت إثر كسرة، من ذلك (حِنْذُوْة)، يقول ابن جني: "فإنما صحّت فيها الواو وإن كانت آخرًا، من قبل أنهم لو قلبوها، فقالوا: حِنْذِيّة، ولم يعلم أصلها (فعْلُوْة) أم (فعليّة)، ولجرت مجرى حذرية وهبرية، وعفريّة" (٤٧)، ولم يشفع التتابع الصوتي الثقيل (— و —) لقلب الواو ياءً؛ فبقيت على صحتها، ومن ذلك (أقروّة) وهي ميلغة الكلب (٤٨)، إذ صحّت الواو ولم تقلب ياءً على الرغم من تطرفها إثر كسرة، وهذا المنع خشية اللبس، فلو قيل: (أقريّة) لتغيرت دلالتها من الإناء الذي يوضع فيه طعام الكلب إلى جمع (القريّ)، وهو مجرى الماء في الروض أو الحوض (٤٩).

— لا تقلب الواو ياءً خشية اللبس بين (فيعل) و(فَعَلْ)، من ذلك (ضيون)، يقول الثماني (ت 442 هـ): "وقد شدّ من هذا الفصل شيء لا يقاس عليه، قالوا: ضيون في اسم القط، وكان القياس أن يقولوا: (ضِيْبٌ) إلا أنهم لم يقلبوا ولم يدغموا، وأخرجوه مصححاً لأمرين، أحدهما: التنبيه على الأصل الذي فروا منه، والآخر: أنه (فيعل) فخشوا أن يقلبوا ويدغموا لئلا يلبس بـ (فَعَلْ)" (٥٠).

— لا تقلب الواو ياءً منعاً للبس بين الاسم والصفة، من ذلك (القصوى)، والقياس أن تقلب الواو

مع التجويف الفموي والأنفي، كما أن مخرج الرء من طرف اللسان ومخرج اللام من جانب اللسان وهذا تقارب بين (٤٢).

د- الطاء والدال، والتاء والدال:

منع القدما إدغام الطاء في الدال، والتاء في الدال على الرغم من التقارب الشديد بين هذه الأصوات في المخارج، من ذلك: (وَطَدَ، ووَتَدَ)، يقول سيبويه: "ألا ترى أن الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحركا أو تحرك الأول وسكن الآخر لم يدغموا نحو قولهم: وتَدَّ ووتَدَّ فعَلٌ، ولم يجيزوا وده على هذا فيجعلوه بمنزلة مد" (٤٣).

ويذكر السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) أن الإدغام في (وَدَّ) سُمِعَ عن التميميين، وأما الفك فُسْمِعَ عن الحجازيين، إذ يقولون: (وتَدَّ)، ولا يدغمون خشية اللبس (٤٤).

وقد مرت الكلمة — بحسب التميميين — بثلاث خطوات (٤٥):

الأولى: تسكين التاء في (وتد) بعد أن كانت مفتوحة، فصارت الكمة (وتد)، إذ لا يصح إدغام المتحرك في المتحرك.

الثانية: قلبت التاء دالاً، وذلك لقرب المخرج بينهما، فهما صوتان متقاربان في مخرجهما، لذا يستساغ الإدغام بينهما فصارت الكلمة (ودد).

الثالثة: إدغام الدال الساكنة في الدال المتحركة لتصير صوتاً واحداً مشدداً فصارت الكلمة (ودد).

وأميل إلى ما ذهب إليه الحجازيون؛ ذلك أن (ودد) في الصورة الأخيرة لا يعلم أصلها، أ هي من (وتد) وجرى عليها التغيير أم من (ودد)، فضلاً عن أن دلالة (وتد) تختلف كثيراً عن دلالة (ودد)، ومن هنا فإن تحقق هذا الإدغام يؤدي إلى اللبس في الأبنية والمعاني، وهذا ما تأباه العربية.

ومن ذلك أيضاً (عَتَدَ)، إذ لا تدغم التاء في الدال؛ لأن الإدغام يجعلها تلبس بغيرها، يقول صاحب الكناش: "ولا في عتد، وهو الشديد التام الخلق: عدّ، بقلب التاء دالاً، وإدغام الدال؛ لأنه يلبس بالعدّ من



ويعلل ابن عصفور وقوع الإعلال في الاسم دون الصفة بأن "الاسم أخف من الصفة؛ لأن الصفة تشبه الفعل والواو أثقل من الياء، فلما عزموا على إبدال الياء واواً جعلوا ذلك في الاسم لخفته فكان عندهم من أجل ذلك أحمل للثقل" (٥٧)، ولما كانت الصفة أثقل من الاسم لشبهها بالفعل؛ فالتخفيف بها أولى (٥٨).

ج - منع قلب الواو والياء ألفاً:

يتمتع قلب الواو والياء ألفاً على الرغم من تحركهما وانفتاح ما قبلهما، ويكون ذلك في بعض المصادر، وبعض الأفعال خشية اللبس، وفيما يأتي بيان ذلك:

١- المصادر، ويدخل ضمن ذلك:

— ما كان على وزن (فعلان) من المعتل اللام خشية اللبس بـ (فعال) من الصحيح، من ذلك (النفيان، والغثيان)؛ فلو قلبت الواو أو الياء لأدّى ذلك إلى اجتماع ساكنين؛ فيقال: (النفان، والغثان)، فيضطر الناطق إلى حذف أحدهما، يقول سيبويه: "وأما النفيان والغثيان فإنما دعاهم إلى التحريك أن ما بعدها ساكناً فحركوا كما حركوا رمياً، وغزوا، وكروها الحذف مخافة الالتباس فيصير كأنه (فعال) من غير بنات الياء والواو، ومثل: (الغثيان، والنفيان): (النزوان، والكروان) (٥٩)، وعلى هذا الرأي المبرد (٦٠).

— ما كان على وزن (فعلان) من المعتل العين بالواو خشية اللبس بـ (فاعال) من الصحيح، من ذلك: (جولان)، يقول ابن مالك (٦٧٢ هـ): "فإن جولاناً ونحوه لو أُعِلَّ لالتبس بفاعال كساباط وخاتام" (٦١)؛ فعلى الرغم من تحرك الواو في (جولان) وانفتاح ما قبلها إلا أنها لم تقلب ألفاً خشية اللبس بين فعلان وفعال (٦٢).

— ما كان على زنة (فعال، وفعليل، وفعلول، وفعللاً) خشية اللبس بـ (فَعَل) الثلاثي الأجوف، من ذلك: (بيان، وطويل، وغيور، وخورنق)، يقول ابن مالك: "على أن شرط هذا الإعلال تحرك ما بعد الياء أو الواو فلو سكن ما بعد أحدهما وهو غير لازم امتنع هذا

ياءً فيقال: (القصيا)، يقول سيبويه: "وأما فعلى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو كما أبدلت الواو مكان الياء في فعلى، نحو: (شروي)، ومثالها: (النديا، والعليا، القصيا)، وقد قالوا: (القصوى) فأجروها على الأصل لأنها قد تكون صفة بالألف واللام" (٥١)، أي: أنهم إذا أرادوا الاسم فيقالوا: (القصيا)، وإذا أرادوا الوصفية قالوا: (القصوى) بمنع الإعلال (٥٢).

— لا تقلب الواو ياءً خشية اللبس بين (فوعَل) بـ (فَعَل)، من ذلك: (سوير، وبويج)، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن سوير وبويج ما منعهم من أن يقبلوا الواو ياءً؟ فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للزمة حين قلت فوعَل، ألا ترى أنك تقول: سير ويساير، فلا تكون فيهما الواو، وكذلك تفوعَل، نحو: تبويج؛ لأن الواو ليست بلازمة، وإنما الأصل الألف" (٥٣)، أي أن هذا المنع عائد إلى أن الواو ليست بأصل في الكلمة؛ إذ جيء بها لغرض، ولأنها زائدة فهي لا تبدل ولا تدغم (٥٤).

ويرى الرضي أن هذا الواو لم تقلب ياءً، ولم تدغم في الياء مع وجود علتها في (سوير، وبويج، وتبويج) مجهولات: (ساير، وبايح، وتساير، وتبايح) لثلاثا يلتبس بمجهول: فَعَل، وتَفَعَل، وهو فَعَلٌ وتَفَعَلٌ، فإذا قيل: سِيرٌ لم يعلم أنه مجهول: سِيرٌ، وساير (٥٥)، وتعليل الرضي أكثر دقة في ذلك، إذ إن هذا القلب والإدغام سيؤدي إلى التباس البنى الصرفية فضلاً عن اختلاط المعاني.

ب- منع قلب الياء واواً:

تقلب الياء واواً إذا وقعت لماماً لـ (فَعلى) اسماً، خشية اللبس بين الاسم والصفة، من ذلك (فتوى، وتقوى)، والأصل فيهما: (فتيا، وتقيا)، فإن كانت (فعلى) صفة امتنع قلب الياء فيها إلى واو خشية اللبس بين الاسم والصفة، يقول سيبويه: "وإذا كانت صفةً تركوها على الأصل، وذلك نحو: صديا، وخزيا، ورياً، ولو كانت (ريا) اسماً لقلت روى؛ لأنك كنت تبدل واواً موضع اللام وتثبت الواو التي هي عين" (٥٦).



تختلف عن دلالة: عور، وحول، وصيد، ف (عار الشيء) بمعنى أخذه، وأذهب به وأتلفه، و (حال) بمعنى أتى عليه الحول، و (صاد) بمعنى اصطاد، و (راع) بمعنى زاد ومأ، و (حار) بمعنى رجع وتردد، في حين أن الفعلين (عور، وحول) عيبان في العين^(٦٧).

وتعددت آراء المحدثين إزاء هذا التصحيح؛ فالدكتور عبد الصبور شاهين يرى أن القدماء قد أخفقوا في تصوّر هذه المسألة وتكلفوا فيها، وفسّر هذا الأمر على أن اللغة تميل إلى جعل الحركة الثلاثية ثنائية، والثنائية أحادية^(٦٨).

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن هذا الأمر يُعزى إلى ظاهرة الركام اللغوي الذي يشير إلى مرحلة سابقة مرت بها هذه الأفعال؛ إذ بقي من هذه المرحلة عدة أفعال، من ذلك (عور) بمعنى (اعور)، و(حور) بمعنى (احور)^(٦٩).

ويرى الدكتور حسين الرفايعة أن هذا المنع عائد إلى خوف اللبس بين دلالات الأفعال إذا لم تتوافر القرائن؛ فتطبيق القاعدة الصرفية يؤدي إلى الوقوع في اللبس؛ لذا صحّحت هذه الأفعال^(٧٠).

— ما كان رباعياً على زنة (أفَعَل)، من ذلك (أحوج، وأغيل)، يقول ابن جني: "وقالوا: أحوجتُ زيداً إلى كذا وكذا، وأغيلت المرأة وغير ذلك، فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما عُيّر، وأنه لولا ما لحقه من العلل العارضة لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة"^(٧١).

ولم تسر أقوال المحدثين إزاء هذه المسألة على منوال واحد؛ فمنهم من رأى أن الخوف من اللبس وراء هذا التصحيح؛ ف (أعول) مثلاً بمعنى (صرخ)، و(أعال) بمعنى كثرت عياله، أي أن لكل منهما دلالة تختلف عن الأخرى^(٧٢)، ومنهم من نفى فكرة أمن اللبس، ودليله على ذلك أمران^(٧٣):

أحدهما: إن التصحيح والإعلال قد تعاقبا فيها، فالمعجمات اللغوية تفيدنا أن (أفَعَل) إن صحّح على خلاف القياس أو أَعِلَّ على القياس فإن الدلالة فيه لا تتغير.

الإعلال مطلقاً، نحو: بيان، وطويل، وخورنق^(٦٣)، وقد أوضح الخضري علة هذا المنع بالتقاء الساكنين، إذ يقول: "لثلاثا يلتقي الساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفاً كبيراً، أو غيرها كطويل، وغيور، وخورنق"^(٦٤).

ويترتب على افتراض تحقق هذا القلب التباس صيغة بأخرى، ف (بيان) لو قلبت ياءها ألفاً لصارت: (بان)، وهنا يجب حذف إحدى الألفين فيلتبس المصدر بالفعل الماضي الأجوف، وكذلك (طويل، وغيور)، إذ يقتضي قلب الواو أو الياء ألفاً إلى اجتماع ساكنين فيحذف أحدهما فيحصل التباس بين المصدر (طويل، وغيور) والفعل الماضي الأجوف (طال، وغار).

٢- الأفعال: ويدخل ضمن ذلك:

— ما كان ثلاثياً على زنة (فَعَل) معتلاً الآخر مسنداً إلى ألف الاثنين خشية اللبس بالفعل المسند إلى ضمير الغائب المفرد، من ذلك (غزوا، ورميا)، إذ تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها، ولم تقلبا؛ إذ لو قلبا لقليل: (غزاا، ورماء)، فيجتمع ساكنان فيحذف أحدهما، وحينئذٍ سيلتبس الفعل المسند إلى ألف الاثنين بالفعل المسند إلى ضمير الغائب المفرد^(٦٥).

— ما كان ثلاثياً على زنة (فَعَل)، من ذلك (عور، وروع، وحول)، فهذه الواو وردت مصححة لم تقلب ألفاً على الرغم من تحركها وانفتاح ما قبلها، والسبب عند بعض المتقدمين أنها منقولة من أوزان أخرى، فتركت على حالها دون تغيير مراعاة لأصلها، يقول سيبويه: "وأما قولهم: عور يعور، وحول يحول، وصيد يصيد فإنما جاءوا بهن على الأصل لأنه في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل نحو: اعوررت، واحوللت، وايبيضت، واسوددت، فلما كن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل لكون ما قبله تحركن، فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت، ولكنها بنيت على الأصل"^(٦٦).

ولا ينفك هذا المنع عن أمن اللبس؛ فثمة فرق في المعنى في حال قلب الواو ألفاً أو إبقائها، أي: أن الصور القياسية لهذه الأفعال: عار، وحال، وصاد،



الشواذ داخل النظام اللغوي الجديد^(٧٧)، ومنهم مَنْ عزاه إلى أمن اللبس، غيرَ أن هذا اللبس لا يكمن في المعنى؛ ذلك أن الدلالة قبل التصحيح وبعده واحدة، وإنما يكمن بين الفعل المأخوذ من الاسم الجامد وغيره، ف (استنوق) مثلاً مأخوذ من الناقة، و(استصوب) مأخوذ من الإصابة، فصَحَّت هذه الأفعال ولو لم تؤخذ من هذه الأسماء الجامدة لأُعِلَّت^(٧٨).

٣- مواضع آخر، ويدخل ضمن ذلك:

— تثنية الاسم المقصور: يمتنع قلب الواو والياء ألفاً في حال تثنية الاسم المقصور على الرغم من تحركها وانفتاح ما قبلها خشية اللبس، من ذلك (رحا، وعصا)، يقال فيهما حال التثنية: (رحيان، وعصوان)، يقول ابن عصفور: "رحيان وعصوان صححت؛ لأنك لو أعللت لحذفت لالتقاء الساكنين، فكان يلتبس بتثنية المقصور بتثنية المنقوص فيصير: رحان، وعصان، كيدين ودمين"^(٧٩)، أي: أن إعلالهما يقتضي قلبهما ألفاً فيجتمع ساكنان فيحذف أحدهما.

— جموع التكسير: هنالك جموع وردت مصححة بالواو والياء، ولم تقلب الواو والياء فيهما على الرغم من تحركهما وانفتاح ما قبلهما، من ذلك: (الحوكة، والخونة، والجورة)، يقول ابن جني: "إن حرفي العلة الواو والياء قد صحا في بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما، نحو: الحوكة، والخونة... فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما، نحو: القواد، والحوكة، والخوانة"^(٨٠).

ويلعل الرضي التصحيح فيما آخره تاء بالاعتداد بها، إذ إن "حوكة، وخونة شاذان، ووجه الاعتداد بالتاء مع أن الواو ليست في الطرف"^(٨١).

ولعل المنع في هذا الموضوع راجع إلى أمن اللبس؛ ذلك أن (حاكة) مثلاً لفظ أطلق على وادٍ ببلاد عذرة، وهي معروفة عند العرب^(٨٢)، و (حوكة) جمع تكسير لـ (حائك) فهذا القلب يحدث لبساً بين الجمع وما يُسمَّى بهذا الاسم من الأعلام المؤنثة في حال انعدام القرائن^(٨٣).

والآخر: إن التصحيح في هذه الأفعال ومصادرها راجع إلى المحافظة على صيغة المفردة بعيداً عن حرمانها من صيغة تحمل مقولة صرفية معينة؛ فوزن (أفعل) للأفعال السابقة إذا جرى فيه القياس فُقَدَر هذا الوزن وأصبحت الأفعال على وزن (أفال).

— ما كان خماسياً على زنة (افتعل)، من ذلك (اجتور، واعتون)؛ إذ وردت مصححة على الرغم من تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنها محمولة على معنى ما ليس فيه إعلال وهو (تفاعل)؛ لأن بينهما معنى المشاركة، يقول سيبويه: "وأما قولهم: اجتوروا، واعتونوا، وازدوجوا، واعتوروا، فزعم الخليل أنها إما تثبت لأن هذه الأحرف في معنى تفاعلوا، ألا ترى أنك تقول: تعاونوا، وتجاوزوا، وتزاجوا؛ فالمعنى في هذا وتفاعلوا سواء، فلما كان معناها معنى ما تلزمه الواو على الأصل أثبتوا الواو، كما قالوا: عور، إذ كان في معنى فعلٍ يصح على الأصل، وكذلك: احتوشوا واهتوشوا"^(٧٤).

وقد يكون أمن اللبس وراء هذا المنع بين ما فيه معنى المشاركة من هذه الأفعال؛ فجاء مصححاً، وما لا يفيد المشاركة فأعِلَّ، ف (اعتونوا) مثلاً بمعنى (تعاونوا) من المساعدة، و(اعتانوا) تعني (المجيء بالخبر)^(٧٥).

— ما كان سداسياً على زنة (استفعل)، من ذلك (استنوق، واستصوب، واستحوذ)، إذ وردت هذه الأفعال مصححة، يقول ابن جني: "وليس كذلك استنوق الجمل واستتيست الشاة؛ لأن هذا ليس منه فَعَلٌ معتلٌ ألا تراك لا تقول: نَأَقٌ ولا تأس... فكان خروجهما على الصِّحَّة أمثل منه في باب استقام واستعاذ وكذلك استَقِيل، ومع هذا أيضاً فإن استنوق واستتيس شاذٌ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطَّود لما قلت: استَطَّود ولا من الحُوت استَحَوَّت، ولا من الحُوط: استَحَّوط، وكان القياس أن تقول: استطاد، واستحات، واستخاط"^(٧٦).

وقد فُسِّر ذلك عند المحدثين بتفسيرات عدة؛ فمنهم مَنْ عزاه ذلك إلى ظاهرة الركام اللغوي أو البقايا اللغوية من النظام القديم التي بدت في صورة



— اسم المكان: هنالك ألفاظ في العربية وردت مصححة لم تقلب الواو والياء فيها، من ذلك: (مقودة، ومبولة، ومثوبة)، يقول سيبويه: "وقد قال قوم في مفعلة فجاءوا بها على الأصل، وذلك قول بعضهم: إن الفكاهة لمقودة إلى الأذى، وهذا ليس بمطرد" (٨٤).

ويرى المبرد أن التصحيح عائد إلى أمن اللبس؛ فإن "فإن صغت اسماً لا تريد به مكاناً من الفعل، ولا زماناً للفعل، ولا مصدرًا قلت في مَفْعَل من القول: هذا مقول، ومن البيع: مبيع؛ كما قالوا في الأسماء: مزيد، وقالوا: إن الفكاهة مقودة إلى الأذى، وعلى هذا قالوا: مريم، ولو كان مصدرًا لقلت: مراما" (٨٥).

ويرى ابن جني أن ذلك ضرب من التوسع الخارج عن الضرورة، إذ الصواب أن يقال في: مقودة، ومبولة، ومثوبة، ومبولة، ومنومة: مقادة، ومباله، ومثابة، ومباله، ومنامة (٨٦).

وقد فسّرت عند المحدثين بتفسيرين، أحدهما: أن ذلك من باب التراكم اللغوي لمرحلة سابقة (٨٧)، والآخر: أن هذا المنع يعود إلى قانون المخالفة الصوتية لتحقيق أمن اللبس بين اسم المكان وغيره، ف (المقودة) بالتصحيح تعني السبب، ولو أرادوا اسم المكان لقالوا: (مقادة)، وكذا (المنومة) التي تعني سبب النوم، و(المنامة) اسم للمكان، فالمخالفة بين الأصوات لتحقيق أمن اللبس بين الدلالات (٨٨).

٢- الإعلال بالنقل:

هنالك مواضع يحصل فيها الإعلال بالنقل وردت في الكتب الصرفية والصوتية، غير أن هذا الإعلال يمتنع تحقيقه في بعض المواضع منعاً للبس، وفما يأتي بيان ذلك:

— (أفعل) التي للتعجب إذا كانت عينه واواً أو ياءً خشية اللبس بينه وبين الماضي المزيد (أفعل)، من ذلك: (ما أقوله، وأقول به)، يقول سيبويه: "ما أقوله وأبيعه؛ لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل الناس، لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل وبائع، كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس، وهو بعد نحو الاسم لا يتصرف تصرفه ولا يقوى قوته، فأرادوا أن

يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أقال وأقام، وكذلك أفعل به، لأن معناه معنى ما أفعله، وذلك قولك: أقول به وأبيع به" (٨٩)، أي: أن الإعلال بالنقل لم يقع خشية اللبس بين (أفعل) التي للتعجب، والماضي المزيد الذي على وزن (أفعل).

— (أفعل) التي للتفضيل إذا كانت عينه واواً أو ياءً خشية اللبس بالماضي المزيد الذي على وزن (أفعل)، من ذلك: (أطيب، وأجود)، يقول ابن عصفور في (أطول): "أعللت فقلت: أطال لالتبس بلفظ الفعل" (٩٠)، أي: أن الإعلال بالنقل امتنع لأن ذلك يؤدي إلى قلب الواو والياء، فتصير (أطال) فيلتبس اسم التفضيل بالفعل الماضي المزيد.

— (مَفْعَل) اسماً للعلم خشية اللبس بينه وبين اسم المكان، ففي هذا الموضع يمتنع نقل حركة الصوت المعتل إلى الصحيح الساكن قبله إذا كان اسم علم، من ذلك (مدين، ومريم)؛ فلو قلبت الياء ألفاً لأصبحت (مدان، ومرام)؛ فيحصل اللبس بين اسم العلم (مدين، ومريم)، وبين اسم المكان (مدان، ومرام)؛ ف (مدان) من (دان — يدين) وهو اسم واد في بلاد قضاة (٩١)، و(مرام) جمع (مرمى)، وهو اسم للمكان الذي تطلق إليه السهام من الفعل (رمى — يرمي) (٩٢).

— (أفعل) جمعاً خشية اللبس بينه وبين الفعل المضارع الذي على وزن (أفعل)، من ذلك: (أعين، وأدور)، يقول دنقوز: "ولا يعل نحو: (أعين) جمع عين، و (أدور) جمع دار، فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الأفعال، مثلاً إذا أُعِلَّ (أعين) بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء، وقيل: أعين، التبس بمتكلم مضارعان (يعين) بمعنى إصابة العين، وكذا لو أُعِلَّ (أدور) بنقل الحركة... " (٩٣).

— (أفعل) ماضياً ومصدره (افعال) إذا كانت عينه واواً أو ياءً خشية اللبس بينه وبين (فاعل)، من ذلك: (ابيض، واعور)، إذ يمتنع نقل حركة الواو أو الياء إلى الصحيح الساكن قبلهما، يقول الأزهري: "ويمتنع النقل إن كان مضعفاً نحو: ابيض، واسودّ بتشديد الضاد والدال، فلا يُعَلُّ لئلا يلتبس مثال بمثال؛ لان (ابيض) لو



من ذلك (سُوْر، وُعُوْر)؛ إذ يمتنع حذف الواو فيهما؛ لأنهما لو أُعِلّا وحذفت إحدى الواوين الساكنتين، لقليل: (سُوْر، وُعُوْر)، فيلتبس (فُعُول) بـ (فُعُل)، وكذا (قوول)، إذ يمتنع الإعلال والقلب والحذف خشية اللبس^(٩٩).

— ما كان على زنة (فِعلة) اسم هيئة خشية اللبس بما ليس لبيان الهيئة، من ذلك (الوعدة، والوقعة)؛ إذ يمتنع حذف الواو فيما كانت فاؤه واواً، مصدراً لبيان الهيئة، يقول الأزهري في حذف الواو: "أن لا يكون لبيان الهيئة، نحو: الوعدة، والوقعة، المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوهما للالتباس"^(١٠٠)، أي أن هذا المنع لدفع اللبس الحاصل فيما لو أُعِلّت هذه المصادر فإنها تشتبه بما ليس لبيان الهيئة منها، فلو وقع هذا الحذف لأدى ذلك إلى تسمية وإيهام وضياح لدلالة ما كان لبيان الهيئة^(١٠١)، ومن ذلك (وجهة)؛ فلم تحذف واوها لثلاث لتبس بـ (الجهة)^(١٠٢).

— ما كان على زنة (فَعَل) مثلاً خشية اللبس بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، من ذلك (وجل — يوجل)؛ إذ يمتنع حذف الواو والياء، يقول أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ): "كلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو، فلما تغايرا في اللزوم والتعدي، واتفقا في وقوع فائهما واواً وجب أن يفرق بينهما في الحكم فبقوا الواو في مضارع اللازم، نحو: (وجل — يوجل)...، وحذفوا الواو من المتعدي، نحو: (وعد — يعد)، (ووزن — يزن)، وكان المتعدي أولى بالحذف لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو"^(١٠٣)، أي أن الواو تحذف في المتعدي بخلاف اللازم، وعلّة الامتناع في الحذف أمن اللبس بين اللازم والمتعدي لما كان مثلاً.

المبحث الثاني:

ما خرج عن القياس من الظواهر الصرفية والصوتية منعاً للبس:

مرّ بنا في المبحث السابق أن بعض الظواهر الصوتية والصرفية امتنع تحققها منعاً للبس، وهناك كلمات عربية كثيرة حصلت فيها هذه الظواهر على غير قياس منعاً للبس، من ذلك ما حصل في حالات

نقلت حركة عينه إلى الباء قبلها لانقلبت ألفاً فيصير: اباضاً، ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها، فيصير: (باضاً)، فيظن أنه اسم فاعل من البضاضة، وهي نعومة البشرة، وكذلك يلتبس (اسوداً) بـ (ساداً) من السد^(٩٤).

ويلحق به أيضاً مصدره (افعال)، من ذلك (اعواراً، واسواداً)، إذ امتنع الإعلال بالنقل فيهما؛ لأنه لو تحقق ذلك يقتضي قلب الواو ألفاً فيجتمع ساكنان، ويحذف أحدهما، كما أن همزة الوصل تحذف لانتفاء الحاجة إليها، يقال: (عاراً، وساداً)، أي بين صيغتي (افعال)، و (فاعل)^(٩٥).

— صيغة (مفعال، وتففعال) خشية اللبس بينهما وبين (فَعَال)، من ذلك (مقوال، ومخياط، وتقوال، وتسيار)، يقول الرضي: "وصح تقوال وتسيار للبس، ومقوال ومخياط للبس، ومقول ومخيط محذوفان منهما، أو لأنهما بمعناها، وأعل نحو: يقوم، ويبيع، ومقوم، ومبيع، بغير ذلك للبس"^(٩٦)، إذ يمتنع نقل حركة الواو والياء إلى الصحيح الساكن قبلهما؛ لأنهما لو أُعِلّا لقليل: (مقال، ومخاط)، فيلتبس (مفعال) بـ (فعال)، و(تقال، وتसार) يمتنع فيهما الإعلال بالنقل والحذف؛ إذ لو تحقق لقليل فيهما: (تقال، وتसार)؛ فيلتبس (تفعال) بـ (فعال)^(٩٧).

— صيغة (مفعول) لما كان يائياً، من ذلك (مبيوع، ومكيول) إذ يقال فيهما: (مبيع، ومكيل) بعد قلب الضمة كسرة لتسلم الياء، ولا يقال فيهما (مبوع، ومكول)؛ لأن ذلك يؤدي إلى التباس الواو باليائي^(٩٨)، فمن المعلوم أن الإعلال بالنقل يحصل لما كان واوياً، من ذلك (مَقوُول، ومَصوُوع)، إذ يقال فيهما: (مقول، ومصوغ) بخلاف اليائي.

٣- الإعلال بالحذف:

هنالك بعض المواضع التي تحذف فيها أصوات العلة حين تنهياً الشروط المناسبة لذلك، غير أن الإعلال بالحذف يمتنع وقوعه في بعض المواضع منعاً للبس، ومن ذلك:

— ما كان على زنة (فَعُوْل) خشية اللبس بـ (فَعُل)،



قلبت الواو ياء، وفسّر هذا القلب بأنه "محذوف من ثيابة فتركوا الإعلال في العين أمانة لما نووه من الألف كما جعلوا تصحيح نحو: اجتوروا، واعتنوا، دليلاً على أنه في معنى ما لا بد من صحته وهو تجاوروا، وتعاونوا"^(١٠٧).

ولا يبعد الخروج عن القياس في هذا الموضوع عن أمن اللبس بين جمع الأسماء المترادفة؛ ذلك أن المتكلم عارف بلغته، فيقلب الواو ياء، فيقول: (ثيرة) ليفرق بين جمعين، أحدهما الثور الذي هو الذكر من البقر، وبين الثور الذي هو القطعة من الأقط من اللبب الجامد"^(١٠٨).

ب- ما كان جمعاً على زنة (أفعال) خشية اللبس بجمع آخر، من ذلك (عيد)، إذ جمع على (أعياد) شذوذاً، والقياس فيه: (أعواد)، لأنه من (عاد — يعود)، فلم ترجع إليه الواو في الجمع لأمن اللبس، لأنهم لو قالوا: (أعواد) لالتبس جمع (عيد) بجمع (عود)^(١٠٩)، فعُدِلَ عن القياس لهذا الغرض.

٣- قلب الواو ألفاً:

قلبت الواو ألفاً على غير قياس في (موهان، ودوران)، إذ قيل فيهما: (ماهان، وداران) بقلب الواو ألفاً، والقياس (موهان، ودوران)، تثنية (ماء، ودار)، يقول الخضري: "وشذ ماهان، وداران، وقياسهما: موهان، ودوران، لأن أصلهما تثنية ماء ودار"^(١١٠).

وقد يكون أمن اللبس سبباً في الخروج عن القياس، إذ لو لم تقلب الواو ألفاً لحصل "لبس بين (ماهان) اسم رجل، مع (موهان) تثنية (ماء)، لأن أصله (موه)، والتثنية ترجع الحروف إلى أصولها، وكذلك (داران) فاللبس فيها واضح، ولولا الإعلال لالتبس المثني (داران) بالمصدر (دوران) الذي هو مصدر (دار — يدور)"^(١١١).

٤- التصغير:

التصغير تغيير يطرأ على بنية الاسم من أجل غرض من أغراض المعنى^(١١٢)، وله قواعد خاصة، غير أن هناك بعض الكلمات صُغرت خارجة عن القياس لأمن اللبس في المواضع الآتية:

الإعلال بقلب الواو أو الياء على غير قياس تجنباً للبس، وفيما يأتي بيان ذلك:

١- قلب الياء واواً:

تقلب الياء واواً على غير قياس منعاً للبس في موضعين، هما:

أ- تقلب الياء واواً على غير قياس خشية اللبس بين (فَعَل) ب (فَعَلَ)، والقياس إبقاء الياء، من ذلك (قَضَوْ)، والأصل فيه: (قَضَى)، يقول ابن عصفور: "وأما المضمومة العين فلا توجد إلا في الواو، نحو: سَرَوْ، ولا توجد في الياء إلا في التعجب، نحو: لَقَضَوْ الرجل، أصله: لَقَضَى؛ فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، لأن الياء وقبلها الضمة منزلة الياء والواو، فكما أن اجتماع الياء والواو ثقيل فكذلك الياء إذا كان قبلها ضمة لاسيما والياء في محل التغيير وهو الطرف، فلم يكن بد من قلب الياء حرفاً من جنس الضمة، وهو الواو أو قلب الضمة كسرة لتصح الياء فلم يمكن قلب الضمة كسرة كراهية أن يلتبس (فَعَلَ) ب (فَعِلَ) فقلبت الياء واواً"^(١٠٤).

ويرى ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) أن الناطق أمام خيارين^(١٠٥):

أحدهما: إما أن يقلب الضمة كسرة، وهذا يؤدي إلى اختلال صيغة الفعل فيلتبس ما عينه مضمومة بما عينه مكسورة.

والآخر: أن يقوم بقلب الياء واواً كي يستقيم اللفظ صوتياً، وهذا ما جرى في الفعل.

ب- تقلب الياء واواً خشية اللبس بين (فَعُول) و (فَعِيل)، يقول ابن جني: "وقالوا: شربت مَسْوًا، وهو من مشيت، لأنه الدواء الذي يُمشى عنه، وكأنهم أبدلوا الياء واواً في (نَهْوًا) و(مَسْوًا)، ولم يقولوا: (نَهْيًا) ومشيًا، لأنهم أرادوا بقاء (فَعُول) فكروهوا أن يلتبس ب (فَعِيل)"^(١٠٦).

٢- قلب الواو ياء:

قلبت الواو ياء في كلام العرب على غير قياس في المواضع الآتية:

أ- ما كان جمعاً على زنة (فَعلة) خشية اللبس بجمع آخر، من ذلك (ثيرة) جمع ثور، والقياس: (ثورة)، إذ



أ- تصغير المؤنث وامتناع رد التاء:

اشترط العلماء رد التاء إلى المؤنث عند تصغيره بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى اللبس بلفظ آخر، فإن حصل اللبس امتنع إلحاقها بمصغره، يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ): "فإن خيف اللبس لم تلحق التاء، فيقول في شجر، وبقر، وخمس: شجير، وبقير، وخميس بلا تاء، إذ لو قلت: شجيرة، وبقيرة، وخميسة، لالتبس بتصغير شجرة، وبقرة، وخمسة، المعدود به مذكر" (١١٦).

وقد اشتمل كلام ابن عقيل على ضربين من الأسماء، أحدهما: اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، من ذلك: شجر، وبقر، وتمر، فهذا إنما يصغر على (شجير، وبقير، وتمر) بغير تاء التأنيث؛ لأنها لو وردت لالتبس مصغر هذا الجمع بمصغر المفرد المختوم بالتاء، نحو: (شجرة، وبقرة، وتمر)، والآخر: أسماء الأعداد الثلاثية إذا كان المعدود مؤنثاً، نحو: (خمس، وست، وسبع، وبضع)، إذ تصغر بغير تاء تأنيث، فيقال: (خميس، وسديس، وسبيع، وبضيع)؛ لأنها لو وردت بالتاء في تصغيرها لالتبست بمصغر (خمسة، وستة، وسبعة) (١١٤).

ومما امتنع إلحاق التاء به كلمة (الضحى)، إذ صغرت على (ضحيّ) من دون أن تلحقها التاء؛ لأن إلحاق التاء بها يؤدي إلى اللبس في المعنى، ومنعاً لهذا اللبس حذفت ولم تُرَدِّد (١١٥)، يقول الفراء (ت ٢٠٧ هـ): "كرهوا إدخال الهاء لئلا يلتبس بتصغير ضحوّة" (١١٦)، وقد فصل ابن منظور في هذا المنع، إذ يقول: " (ضحا) الضْحُوُّ وَالضَّحُوَّةُ وَالضَّحِيَّةُ عَلَى مِثَالِ الْعَشِيَّةِ ارْتِفَاعُ النَّهَارِ، أَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: رَقُودَ صَحِيَّاتٍ كَأَنَّ لِسَانَهُ

إِذَا وَاجَهَ السُّفَارَ مِكْحَالُ أَرْمَدَا
وَالضُّحَى فُوَيْقَ ذَلِكَ أَنْشَى وَتَصَغَّرَهَا بَعِيرٌ
هَاءٍ لِيَلَّا يَلْتَبَسَ بِتَصْغِيرِ ضَحْوَةٍ" (١١٧).

غير أن أبا حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) نسب قولاً لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) مفاده أن (الضحى) مذكر، وليس مؤنثاً، لذلك صغر بغير تاء، فهي لفظة للمذكر ليس غير (١١٨).

ب- تصغير الظروف:

الأغلب في الظروف أنها مذكورة، فعند تصغيرها لا تلحقها التاء، غير أنها ألحقت بها لما زاد على ثلاثة أحرف، من ذلك (وراء، وأمام)، إذ قيل فيهما: (وريئة، وأميمة)، وعلل ذلك بمنع اللبس، فلو لم يدخلوا عليها التاء، وهي مؤنثة، لالتبست بالمذكر (١١٩).

ج - تصغير الثلاثي:

هنالك أسماء ثلاثية وردت مصغرة خلافاً للقياس، فمنها ما لم يرد له أصل من أصوله خشية اللبس، من ذلك (عيد)، إذ صغرت على (عبيد)، والقياس: (عويد) من دون رد الياء إلى أصلها الواوي، وقد ذكر سيبويه أن سبب تصغيرها على (عبيد) عائد إلى طبيعة الجمع الذي حكم قلب هذه الواو ياء، فإن العرب تقول في جمعه: (أعياد)، ولا تقول: (أعواد)، فلما قلبت الواو في الجمع إلى ياء بقيت منقلبة إلى ياء في التصغير أيضاً (١٢٠).

وما يدل على أن الياء في (عيد) أصلها الواو، أنها أخذت من (عاد — يعود) غير أن بقاء الواو على أصلها يؤدي إلى التباس الكلام، ولم ترجع إلى أصلها الذي انقلبت عنه (١٢١).

ومن الأسماء الثلاثية ما زيد على بنيتها بحرف أو أكثر، من ذلك (رجل)، إذ تصغر على (رويجل)، إذ زيدت الواو في بنية الاسم المصغر، يقول سيبويه: "ليس يكون ذا في كل شيء إلا أن تسمع منه شيئاً، كما قالوا: رويجل، فحقروا على راجل، وإنما يريدون الرجل" (١٢٢)، وعزا هذا الخروج عن القياس إلى كثرة الاستعمال (١٢٣).

ولأمن اللبس أثر واضح في هذا الخروج؛ ذلك أنهم قالوا: "رويجل في رجل على الرغم من أنه تصغير راجل لتحقيق أمن لبسه برُجِيل مصغر رجل مصدر رجل أو رَجَل" (١٢٤).

د - تصغير الرباعي:

هنالك أسماء رباعية صغرت على غير قياس منعاً للبس، من ذلك (درهم)، إذ صغرت على (دريهيم)، يقول سيبويه: "ومن العرب مَنْ يقول: دريهيم، فلا



مفتوحاً للدلالة على الألف المحذوفة، وهذا يتعارض مع ما تستلزمه ياء النسب من ضرورة كسر ما قبلها لمناسبتها، فإذا كسر ما قبل الألف، وقيل: عصي، وفتي، ورحي، لالتبس الاسم المنسوب بغيره من الصيغ. **والآخر:** أن حذف الألف الثالثة فيه إجحاف؛ لأن الثلاثي أقل الأصول بخلاف الرباعي فأكثر، إذ يجوز فيه الحذف بالإضافة إلى القلب لانتفاء اللبس وثلاثية الاسم.

ب- العدول من النسب إلى المضاف وحده أو المضاف والمضاف إليه إلى النحت:

هنالك كلمات خرجت عن القياس في النسب إليها؛ إذ يُعدّل عن النسب إلى المضاف بسبب اللبس، ومن المضاف والمضاف إليه أيضاً بسبب اللبس، إلى النحت، يقول الرضي: " فإن كثر الالتباس بالنسب إلى المضاف؛ وذلك بأن تجيء أسماء مطردة، والمضاف في جميعها واحد والمضاف إليه مختلف كقولهم في الكنى: أبو زيد، وأبو علي، وأبو الحسن، وأم زيد، وأم علي، وأم الحسن، وكذا ابن الزبير، وابن عباس، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو: زبيري في ابن زبير، وبكري في أبي بكر، إذا الكنى مطرد تصديرها بأب وأم، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرّد، فلو قلت في الجميع: أبوي، وأمّي، وابني، لاطرد اللبس" (١٣٥)، وعلى هذا الرأي أيضاً الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) (١٣٦).

والغاية في ذلك حرص العربي على بيان ما يريد، وزوال الإشكال الذي يتحقّق باللبس (١٣٧)، وما دعا العربي إلى الخروج عن القياس في العدول عن النسب إلى جزئي المضاف بنحت صيغة رباعية تجمع جزئي المركب (صدره وعجزه) على زنة (فعلل) عائد إلى أمن اللبس، فيقول عند النسب إلى (عبد الدار، وعبد شمس، وامرئ القيس): (عبدري، وعبشمي، ومرقسي) (١٣٨).

ج- العدول من حركة إلى أخرى:

هنالك أسماء في العربية منسوبة خرجت عن القياس بأن عُدّل فيها من حركة إلى أخرى، من ذلك العدول عن الفتح إلى الضم، من ذلك (سُهلي)

يجيء به على درهم، وكأنهم صغروا درهماً" (١٣٥)، أي أن تصغير (درهام) على (دريهيم) قياسي، وأمّا مَنْ صَغَّر على (درهم) فقد خالف القياس، وفسر ذلك في ضوء أمن اللبس بين الاسم والعلم (١٣٦)، فالدرهم جزء من اثني عشر جزءاً من الأوقية، والدرهم يطلق علماً على شخص (١٣٧).

هـ - تصغير الخماسي:

هنالك أسماء خماسية خرجت عن القياس في تصغيرها منعاً للبس، من ذلك: (إنسان)؛ إذ قيل في تصغيرها (أُنيسيان)، والقياس: (أُنيسان)، وعُلل سببويه ذلك بكثرة الاستعمال (١٣٨)، ويحتمل أن يكون ذلك منعاً للبس، ذلك أن الإنسان يطلق على الرجل والمرأة مَنْ يعقل، والإنسان المثل الذي يرى في سواد العين (١٣٩).

و - تصغير اسم الزمان:

صَغَّر (مغرب) على (مغربان)، وهو تصغير على خلاف القياس، يقول سببويه: "فمن ذلك قول العرب في مغرب الشمس: مغربان" (١٤٠)، وقد زيدت الألف والنون منعاً للبس بين المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان (١٤١).

٥- النسب:

يُراد بالنسب إلحاق آخر الاسم ياء مشدّدة، ما قبلها مكسور، يُنسبُ بها اسم إلى آخر (١٤٢)، وله أحكام خاصة، غير أن هنالك كلمات خرجت عن القياس في النسب إليها في المواضع الآتية:

أ- العدول من الحذف إلى القلب في الاسم المقصور:

إذا أُريد النسب إلى الاسم المقصور (ما كان ثلثه ألفاً)؛ فإنه يُعدّل فيه من الحذف إلى القلب، من ذلك النسب إلى (عصا، وفتي، ورحي)، إذ يقال فيها: (عصوي، وفتوي، ورحوي)، والقياس فيها أن تحذف الألف لالتقائها ساكنة مع الباء الأولى من ياء النسب المشدّدة، ويرجع ذلك إلى أمن اللبس، يقول سببويه: "وقالوا: رحوي، ولم يحذفوا لأنهم لو حذفوا لالتبس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة" (١٤٣)، ويدخل اللبس في هذا الموضوع من جهتين (١٤٤):

أحدهما: أن حذف الألف يوجب بقاء ما قبلها



الخاتمة:

توصّل الباحث في بحثه هذا إلى مجموعة من النتائج، تتمثل بما يأتي:

١- كشف البحث عن أثر أمن اللبس في تأصيل القواعد الصرفية والصوتية، فكانت الدلالة أو الكشف عن المعنى تمثل محور العملية اللغوية، فكان علماؤنا الأفاضل حريصين أيما حرص على أن يكون الكلام بيّناً وواضحاً، ومنعوا كل ما يؤول إلى اللبس والاشتباه بين المعاني والأبنية، فما لم يؤدّ إلى لبس أجازوا تحقّقه إذا استوفى الشروط، وما يؤدي إلى لبس منعه، وهو مستوفٍ للشروط؛ لأنه يتنافى وغاية اللغة في البيان والإفصاح.

٢- أوضح البحث في صفحاته السابقة أن المنع في باب إدغام المثلين ترجّحت فيه كفة الإدغام الكبير على الإدغام الصغير، على الرغم من أن الأول منهما يستدعي إسكان الصوت الأول ليتهيأ لظاهرة الإدغام التحقّق بعد ذلك، والإدغام الكبير يشمل ما وزن الفعل بجملته (فَعَلَ، وفَعُلَ، وفُعِلَ، وفَعَّلَ)، وبصدره لا بجملته (فَعَلَةٌ، فَعَلَانٌ، فَعَلَاءٌ)، بخلاف موانع الإدغام الصغير (أَفْعَلٌ، فَعَّلٌ، فُوعِلَ).

٣- وردت في مصنّفات المتقدمين الصرفية منها والصوتية مصطلحات تماثل مصطلح (منع الإدغام)، من ذلك: (البيان)، و(الإظهار)، يريدون به الفك أو منع الإدغام.

٤- لم تشفع القوانين الصوتية المترتبة على ظاهرة الإدغام والإعلال، منها قانون الجهد الأقل في المواضع التي مرّ ذكرها في باب الإدغام لاصطدامها بأمن اللبس الذي وقف حائلاً دون تحقّقها.

٥- أثر العلماء الأعلام وقوع التتابعات الصوتية الثقيلة التي يفر منها الناطق العربي على تحقّق ظاهرة الإعلال، فأبقوا أصوات العلة مصحّحة لم يطرأ عليها أي تغيير خشية التباس الأبنية والمعاني.

بالنسب إلى (السهل) ضد الحزن، فرقاً بينه وبين (سهلي) المقيس في النسب إلى رجل اسمه (سهل)، ومن الفتح إلى الكسر، من ذلك (ربيعي) بكسر الراء وسكون الباء في النسب إلى الزمن (الربيع) فرقاً بينه وبين (ربيعي) المقيس في النسب إلى ربعة (القبيلة العربية المعروفة) (١٣٩).

د- النسب بزيادة حرف أو أكثر:

قد يُزاد حرف أو أكثر في الاسم المنسوب منعاً للبس، من ذلك النسب إلى (بحرين)، إذ يقال فيها: (بحراني)، والقياس: (بحري)، يقول ابن يعيش (643 هـ): "أما بحراني فشاذ، والقياس: بحري، تحذف علامة التثنية في النسبة، كما تحذف تاء التأنيث لكنهم كرهوا اللبس ففرّقوا بين النسب إلى البحر لأن النسبة إليه بحري، وبين ما نسب إلى البحرين، والبحرين موضع بعينه، والذي يقول: بحراني نسبة إلى فعلان كأنهم سمّوا به على مثال سعدان، وسكران، فنسبوا إليه للفرق" (١٤٠)، ومن ذلك النسب إلى (دما) (١٤١)؛ إذ يقال فيها: دماي، والقياس أن يقال فيه: (دموي)، وهذا شاذاً، لئلا تلتبس بالمنسوب إلى الدم، فكلتا النسبتين قياسهما: (دموي)، وقد شدّ النسب في دماي بمد الألف وإثبات الهمزة منعاً للبس (١٤٢).

هـ- النسب بحذف حرف أو أكثر:

قد يحذف حرف أو أكثر في الاسم المنسوب منعاً للبس، من ذلك النسب إلى (قريش)، إذ قالوا فيها: (قرشي)، والقياس: (قريشي)، وقد ورد في المعجمات اللغوية أن قريشاً علم على قبيلة عربية مشهورة، وقيل: جاءت التسمية من باب تصغير القرش، وهو دابة بحرية أو لأنهم تجمّعوا في الحرم (١٤٣).

وكان حق النسب فيه أن يقال (قريشي) غير أن حرف اللين حذف منه في النسب على غير قياس (١٤٤).



- الهوامش:**
- ١- لسان العرب: (٢٠٤ / ٦)
- ٢- القاموس المحيط: (٥٧٢ / ١)
- ٣- يُنظر: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية: (٧٨)
- ٤- يُنظر: مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: (٩) — (١٠)
- ٥- يُنظر: اللغة العربية (معناها ومبناها): (٢٣٣)
- ٦- يُنظر: الأشباه والنظائر في النحو: (٢٩٢ / ١)
- ٧- يُنظر: البيان في روائع القرآن: (١٠٧ / ١)
- ٨- يُنظر: النشر في القراءات العشر: (٢٧٨ / ١)
- ٩- يُنظر: مدخل إلى علم التجويد: (١٢٥)
- ١٠- يُنظر: م. ن: الصفحة نفسها
- ١١- المقتضب: (٢٠١ / ١)
- ١٢- م. ن: الصفحة نفسها
- ١٣- شرح المفصل، ابن يعيش: (١٢٣ / ١٠)
- ١٤- يُنظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: (٨٤)
- ١٥- يُنظر: الممتع في التصريف: (٤١٠ / ١)
- ١٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: (١٥٦ / ٤)
- ١٧- الممتع في التصريف: (٤١١ / ١)
- ١٨- يُنظر: شذا العرف في فن الصرف: (١٥٤)
- ١٩- يُنظر: منتهى الكمال في النسب والتصغير والإدغام والإبدال: (١٨٣ — ١٨٤)
- ٢٠- يُنظر: التطبيق الصرفي: (٢٠٧)
- ٢١- يُنظر: المغني الجديد في الصرف: (١١٠)
- ٢٢- يُنظر: مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: (٤٥)
- ٢٣- يُنظر: م. ن: الصفحة نفسها
- ٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: (٣ / ١٦٤٠ — ١٦٤١)، ويُنظر: شرح الأشموني: (٤ / ١٥٦)
- ٢٥- ارتشاف الضرب: (٣٣٣ / ١)
- ٢٦- يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: (٤ / ٤١٢)
- ٢٧- يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (٣ / ٤٤٦ / ٤)
- ٢٨- يُنظر: مواع إدغام المثلين في كلمة: (٦٢٨)
- ٢٩- المقتضب: (٢٠٤ / ١)
- ٣٠- الخصائص، ابن جني: (٣ / ٢٣٥ — ٢٣٦)
- ٣١- يُنظر: مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: (٤٤)
- ٣٢- شرح شافية ابن الحاجب: (٣ / ٢٣٨)
- ٣٣- يُنظر: النشر في القراءات العشر: (١ / ٢٧٨)
- ٣٤- يُنظر: مدخل إلى علم التجويد: (١٣٢)، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: (٢٤٢)
- ٣٥- الكتاب: (٤ / ٤٥٥)
- ٣٦- المنصف: (١ / ٧٣)
- ٣٧- الممتع: (١ / ٤٥١)
- ٣٨- يُنظر: ليس في كلام العرب: (١٦١)
- ٣٩- يُنظر: الخصائص: (٢ / ١٠٤)، وأمن اللبس وأثره في التطور اللغوي: (٨٣)
- ٤٠- يُنظر: الممتع: (١ / ٤٥١)
- ٤١- يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: (٢ / ٤٧٥)
- ٤٢- يُنظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: (٣٢)
- ٤٣- الكتاب: (٤ / ٣٦٧)
- ٤٤- يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: (٥ / ٤٥٩)
- ٤٥- يُنظر: أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي: (٧٨)
- ٤٦- الكناش في فني النحو والصرف: (٢ / ٣١٩)
- ٤٧- سر صناعة الإعراب: (٢ / ٣٦٥)
- ٤٨- يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم: (٦ / ٥٤٥)، والمخصص، ابن سيده: (٣ / ١٩٨)
- ٤٩- يُنظر: أمن اللبس في ظاهرة الإعلال الصرفي: (٤٤٣)
- ٥٠- شرح التصريف: (٤٧٩)
- ٥١- الكتاب: (٤ / ٣٨٩)
- ٥٢- يُنظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين الرفايعة: (٣٠٢)، والشاذ في النحو والصرف (مفهومه، آراء العلماء فيه، وأحكامه): (٢٩٤)
- ٥٣- الكتاب: (٤ / ٣٦٨)
- ٥٤- يُنظر: الأصول في النحو: (٣ / ٢٦٣)
- ٥٥- يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب: (٣ / ١٤٠)
- ٥٦- الكتاب: (٤ / ٣٨٩)



- ٥٧- الممتع: (١ / ٣٤٥)
- ٥٨- يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب: (٣ / ٨٦)
- ٥٩- الكتاب: (٤ / ٣٨٨)
- ٦٠- يُنظر: المقتضب: (١ / ٢٦٠)
- ٦١- إيجاز التعريف في علم التصريف: (١٧٥)
- ٦٢- يُنظر: الممتع: (١ / ٣٥١)
- ٦٣- شرح الكافية الشافية: (٢ / ٢٧٥)
- ٦٤- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل: (٢ / ٩٢٣)
- ٦٥- يُنظر: الممتع: (١ / ٣٣٨)، وأمن اللبس في ظاهرة الإعلال الصرفي: (٤٥٠ — ٤٥١)
- ٦٦- الكتاب: (٤ / ٣٤٤)
- ٦٧- يُنظر: القاموس المحيط: (١ / ٣٨٠)، والشاذ في النحو والصرف: (٢٩٠)
- ٦٨- يُنظر: المنهج الصوتي في البنية العربية: (١٩٤)
- ٦٩- يُنظر: التطور اللغوي (مظاهره، قوانينه، علله): (١٢)
- ٧٠- يُنظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: (٢٨٥ — ٢٨٦)
- ٧١- المنصف: (١ / ١٩١)
- ٧٢- يُنظر: ظاهرة التغليب في العربية: (١٣٨)
- ٧٣- يُنظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: (٢٨٧)
- ٧٤- الكتاب: (٤ / ٣٤٧)
- ٧٥- يُنظر: تاج العروس: (٣٥ / ٤٣١)، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: (٢٨٩)
- ٧٦- الخصائص: (١ / ١١٩)
- ٧٧- يُنظر: بحوث ومقالات في اللغة: (٦٠)، والتطور اللغوي: (١٢)
- ٧٨- يُنظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: (٢٩٠)
- ٧٩- الممتع: (١ / ٣٥١)
- ٨٠- الخصائص: (٢ / ٣٢٣)
- ٨١- شرح شافية ابن الحاجب: (٣ / ١٠٦)
- ٨٢- يُنظر: تاج العروس: (٢٧ / ١٣١)
- ٨٣- يُنظر: الشاذ في النحو والصرف: (٢٩١)
- ٨٤- الكتاب: (٤ / ٣٥٠)
- ٨٥- المقتضب: (١ / ١٠٨)
- ٨٦- يُنظر: الخصائص: (١ / ٣٣٠)
- ٨٧- يُنظر: بحوث ومقالات في اللغة: (٦٠)
- ٨٨- يُنظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: (٢٩٢)
- ٨٩- الكتاب: (٤ / ٣٥٠)
- ٩٠- الممتع: (١ / ٣١٣)
- ٩١- يُنظر: معجم البلدان، الحموي: (٥ / ٧٤)، وأمن اللبس في ظاهرة الإعلال الصرفي: (٤٥٢)
- ٩٢- يُنظر: معجم اللغة العربية المعاصر، أحمد مختار عمر: (٢ / ٩٤٦)
- ٩٣- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: (١٢٦ — ١٢٧)
- ٩٤- شرح التصريح على التوضيح: (٢ / ٣٩٣)
- ٩٥- يُنظر: الممتع: (١ / ٣١٢)
- ٩٦- شرح شافية ابن الحاجب: (٣ / ١٢٣)
- ٩٧- يُنظر: مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: (٣٤)
- ٩٨- يُنظر: الممتع: (١ / ٢٩٩)، وأمن اللبس في ظاهرة الإعلال الصرفي: (٤٤٩)
- ٩٩- يُنظر: الممتع: (١ / ٣٠١)، ومواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: (٣٤)
- ١٠٠- شرح التصريح: (٢ / ٣٩٦)
- ١٠١- يُنظر: موانع الإعلال (دراسة صوتية صرفية): (١٦٣)
- ١٠٢- يُنظر: المفتاح في الصرف: (١٠١)
- ١٠٣- الإنصاف في مسائل الخلاف: (٢ / ٦٤٤)
- ١٠٤- الممتع: (١ / ٣٣٣)
- ١٠٥- يُنظر: الأصول في النحو: (٢ / ٩٣)، وأمن اللبس وأثره في التطور اللغوي: (٥٣)
- ١٠٦- سر صناعة الإعراب: (٢ / ٢٣٧)
- ١٠٧- لسان العرب: (٤ / ١١١)
- ١٠٨- يُنظر: الصحاح، الجوهري: (٣ / ١٦٩)، والمخصص: (١ / ٤٦٣)، وأمن اللبس في ظاهرة الإعلال الصرفي: (٤٤١)
- ١٠٩- يُنظر: درة الغواص في أوهم الخواص: (٤٩)
- ١١٠- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل: (٢ / ٢٤٣)
- ١١١- أمن اللبس في ظاهرة الإعلال الصرفي: (٤٤٤)



- ١١٢- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٢٣)
- ١١٣- شرح ابن عقيل: (٤ / ١٥٠)
- ١١٤- يُنظر: أثر أمن اللبس على الصيغة الصرفية : (٤٩٣)
- ١١٥- يُنظر: دستور العلماء: (١ / ٢٠٣)
- ١١٦- تاج العروس: (٣٨ / ٤٥٤)، وباب التصغير في مظان النحو واللغة: (١٥٢)
- ١١٧- لسان العرب: (١٤ / ٤٧٤)
- ١١٨- يُنظر: ارتشاف الضرب: (١ / ٣٧٦)
- ١١٩- يُنظر: أسرار العربية: (٣٦٦ — ٣٦٧)
- ١٢٠- يُنظر: الكتاب: (٣ / ٤٥٨)
- ١٢١- يُنظر: اللمع في العربية: (١٤١)
- ١٢٢- الكتاب: (٣ / ٤٢٦)
- ١٢٣- يُنظر: م. ن: (٣ / ٤٢٦)
- ١٢٤- باب التصغير في مظان النحو واللغة: (١٥٩)
- ١٢٥- الكتاب: (٣ / ٤٢٥)
- ١٢٦- يُنظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: (٢٣١)
- ١٢٧- يُنظر: القاموس المحيط: (١ / ١١٠٦)، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: (٢٣١)
- ١٢٨- يُنظر: الكتاب: (٣ / ٤٨٦)
- ١٢٩- يُنظر: تاج العروس: (١٥ / ٤١٢)، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: (٢٣٢)
- ١٣٠- الكتاب: (٣ / ٤٨٤)
- ١٣١- يُنظر: باب التصغير في مظان النحو واللغة: (١٦٠)
- ١٣٢- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٠٥)
- ١٣٣- الكتاب: (٤ / ٤١٢)
- ١٣٤- يُنظر: أثر أمن اللبس على الصيغة الصرفية: (٤٩٦ — ٤٩٧)
- ١٣٥- شرح شافية ابن الحاجب: (٢ / ٧٥)
- ١٣٦- يُنظر: الكليات، الكفوي: (٨٩١)
- ١٣٧- يُنظر: علل النحو: (٥٥٠)
- ١٣٨- يُنظر: أثر أمن اللبس على الصيغة الصرفية: (٥٠٠)
- ١٣٩- يُنظر: المصباح المنير: (١ / ٢١٦ — ٢١٧)
- ١٤٠- شرح المفصل: (٦ / ١١)
- ١٤١- دما: من قرى عمان، يُنظر: الأنساب، السمعي: (٢ / ٤٩٢)
- ١٤٢- يُنظر: شواذ النسب في العربية (الظواهر والعلل): (١٦٥)
- ١٤٣- يُنظر: القاموس المحيط: (١ / ٦٠٢)
- ١٤٤- يُنظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: (٢٥٠)



المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

أ- الكتب المطبوعة والرسائل الجامعية:

١- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، د. عبد الصبور شاهين، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٧ م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط ١، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني

القاهرة — مصر، ١٤١٨ هـ — ١٩٩٨ م.

٣- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د. ت).

٥- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١ م.

٦- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ابن السراج)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٧- أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي، عبد المجيد السوالقة، أطروحة، جامعة مؤتة، ٢٠١٦ م.

٨- الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بم محمد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، ط١، دار الفكر، ودار الجنان، بيروت، لبنان، ١٩٨٨ م.

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، ط١، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣ م.

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا — بيروت، (د. ت).

١١- إيجاز التعريف في علم التصريف، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٢ هـ.

١٢- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، ط١، مطبعة المدني بمصر، ١٩٨٢ م.

١٣- البيان في روائع القرآن، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢ م.

تاج العروس في جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الرّبيدي (١٢٠٥ هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٤- التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٤ م.

١٥- التطور اللغوي (مظاهرة، قوانينه، علله)، رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣ م.

١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ٢٠٠١ م.

١٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: د. يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت - لبنان، ٢٠٠٦ م.

١٨- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلّي (ت ٣٩٢ هـ)، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٩- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري (ت ٥١٦ هـ)، ط١، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨ م.

٢٠- دستور العلماء، الأحمد نكري القاضي عبد النبي بن عبد الرسول، ط١، عربّ عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.



٢١- شرح كتاب سيبويه، السرياني، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.

٢٢- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد دنقوز، ط٣، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٢٣- شواذ النسب في العربية (الظواهر والعلل)، محمد خالد أحمد، رسالة، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٢م.

٢٤- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.

٢٥- الصرف وعلم الأصوات، د. ديزيره سقال، ط١، دار الصداقة العربية — بيروت — لبنان، ١٩٩٦م.

٢٦- ظاهرة التغليب في العربية، عبد الفتاح الحموز، منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٣م.

٢٧- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايع، ط١، دار جرير، عمان، الأردن، ٢٠٠٥م.

٢٨- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٩٩٩م.

٢٩- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.

٤٠- قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، أميل يعقوب، بسام بركة، مي شيخاني، ط١، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

٤١- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٣، ١٩٨٨م.

٤٢- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، أعدده للطبع ووضع فهرسه: عدنان درويش، محمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة،

٢١- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

٢٢- الشاذ في النحو والصرف (مفهومه، آراء العلماء فيه، وأحكامه)، عطية محمد عطية، أطروحة، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٨م.

٢٣- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان.

٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ١٩٨٠م.

٢٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

٢٦- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩١١هـ) على الفية ابن مالك، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العلمي، صححت هذه الطبعة وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.

٢٧- شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثماني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٩٩٩م.

٢٨- شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن محمد بن مالك بن عبد الله الطائي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

٢٩- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، صححه وعلّق عليه: مشيخة الأزهر، عنيت بطبعه ونشره: إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د. ت).

٣٠- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.



- بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- ٤٣- الكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الملك المؤيد شاهنشاه، تحقيق: رياض حسن الخوام، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
- ٤٤- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق عبد الإله النبهان، وغازي طليمات، ط١، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٩٥م.
- ٤٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ٤٦- اللغة العربية (معناها ومبناها)، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م، (د. ط).
- ٤٧- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر — عمان — الأردن، ١٩٨٨م.
- ٤٨- ليس في كلام العرب، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٩٧٩م.
- ٤٩- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١، ٢٠٠٠م.
- ٥٠- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- ٥١- مدخل إلى علم التجويد، عبد الودود الزراري، ط١، الوكالة العربية للتوزيع والنشر، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥م.
- ٥٢- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٩٥م.
- ٥٣- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٥٤- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.
- ٥٥- معجم اللغة العربية المعاصر، أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، ٢٠٠٨م.
- المغني الجديد في الصرف، محمد خير الحلواني، دار الشروق العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.
- ٥٦- المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٥٧- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- ٥٨- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- ٥٩- منتهى الكمال في النسب والتصغير والإدغام والإبدال، فيصل عبد الخالق، دار يربك العالمية، عمان، الأردن، ١٩٩٤م.
- ٦٠- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري (ت ٢٤٧هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية — إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤م.
- ٦١- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
- ٦٢- موانع الإغلال (دراسة صوتية صرفية)، علاء صالح عبيد، رسالة، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠١٢م.
- ٦٣- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ط).



٣- باب التصغير في مظان النحو واللغة، عبد الفتاح الحموز، بحث، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، مج (٣)، ع (٢)، ١٩٨٨م.

٤- مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، عبد الفتاح الحموز، بحث، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج: (٢)، ع: (١)، ١٩٨٧م.

٥- موانع إدغام المثليين في كلمة، محمد بن علي خيرات الدغري، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع (١٠٥)، ٢٠١٧م.

٦٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

ب- البحوث والمقالات:

١- أثر أمن اللبس على الصيغة الصرفية، حجاج أنور عبد الكريم، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع (٥٥)، ٢٠١٠م.

٢- أمن اللبس في ظاهرة الإعلال الصرفي، عبد الكريم عبد أحمد قاسم، بحث، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج: (٢٣)، ع: (١)، ٢٠١٦م.

